مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: خصخصة الاقتصاد الأردني : دراسة تاريخية
اسم الكاتب: د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/943
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 22:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

خصخصة الاقتصاد الأردني

دراسة تاريخية

د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي*

أصبح الاقتصاد الحلقة الأكثر أهمية في حلقات بناء المجتمع ، والسعي نحو إستقلاله سياسياً . ولا شك أن عملية التنمية تقوم على ركيزتان أساسيتان القطاع العام ، والقطاع الخاص . يبحث هذا الموضوع عن أهمية الخصخصة في الاقتصاد الدولي بصورة عامة ، وخصخصة الاقتصاد الأردني بصورة خاصة . حيث سلط الضوء على البدايات الأولى لهذه العملية الحيوية ، ولما اتخذ من إجراءات إدارية من اجل الوصول إلى مراحل متقدمة في عملية الخصخصة في الأردن وناقش ابرز جوانب هذه العملية من خلال دراسة ما اقدمت عليه الحكومة الأردنية في عملية التحول ، من مشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص

* مدرسة / مركز دراسات الاقليمية / جامعة الموصل

خصخصة الاقتصاد الأردني
دراسة تاريخية

د. نوال عبد الجبار سلطان *

مقدمة :-

طغى على الأدب الاقتصادي خلال العقدين المنصرمين مصطلحين اصبحا فيما بعد أهم متغيرين اقتصاديين ، أسهما في رسم خط جديد للاقتصاد العالمي وعملا على إعادة نظام السوق الذي بدأ وكأنه سيفقد موقعه إلى عصره الذهبي ، وهما مصطلح العولمة والخصخصة، وقد منح

* مدرس / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

هذين المتغيرين هذا الدفع وتلك القوة في التأثير بمجموعة المتغيرات الدولية . انهيار الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية وبالتالي نظام القطبية الثنائية ليحل نظام القطب الواحد بديلا ، وليؤسس لعصر جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة الأكبر في العالم وتمهد الطريق لسيادة اقتصادها وثقافتها وقيمها وبالتالي تحقيق مصالحها الآخرين . وخاصة دول العالم النامي الطرف الأضعف في المعادلة الدولية .

ما هي الخصخصة :_

لم تتفق الادبيات الاقتصادية على مفهوم عام لمصطلح الخصخصة . فقد انتشر المفهوم في الدول الرأسمالية ، بسبب ظهور عجز متزايد في الميزانيات العامة وخاصة في حقبة الثمانينات . كما انتشر في دول الكتلة الشرقية مع انهيار المعسكر السوفيتي وقام بدعمه – مصطلح الخصخصة – مؤسسة التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي باعتبار ان الخصخصة هي إحدى وسائل برامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة . [١]

وقد تعني الخصخصة التوسع التدريجي في الملكية الخاصة .[٢] أو التخلص من المؤسسات الحكومية الخاسرة .[٣] أو تحويل دائم لنشاطات إنتاج الخدمة العامة للقطاع الخاص .[٤] أو هي نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي في القطاع العام إلى الخاص .[٥] أو هي سياسات متكافلة تعتمد على آلية السوق والمنافسة .[٦]

ويمكن تعريف الخصخصة أيضا على أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الرئيسي على آليات السوق ودور القطاع الخاص والمنافسة ، من اجل تحقيق أهداف التنمية و الرفاه الاقتصادي ، ومن ثم فأن مفهوم الخصخصة لا يعني التخلص من وحدات القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص ، و إنما هو أوسع نطاق واعمق مضمونا من ذلك .[٧]

بهذا مفهوم الخصخصة يدور في ثلاثة محاور رئيسية :_

١- توسيع الملكية الخاصة و إعطاء القطاع الخاص دورا متزايد داخل الاقتصاد الوطني .

٢- التخلص من الوحدات الاقتصادية الخاسرة في القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص لإنتاجية افضل وربحية أعلى .

٣- التخلص من نظام التأميم والمصادرة (الغاء الملكية الفردية واستبداله بالملكية الجماعية) باعتبارها فلسفة اجتماعية انتهت من العالم بانهيار التجربة السوفياتية .[٨]

دوافع و أهداف وأساليب الخصخصة :-

أن تدهور أوضاع القطاع العام في جهود التنمية شجع على التفكير في الخصخصة وذلك بدوافع متعددة منها ما هو اقتصادي يتعلق بالسوق الحرة التنافسية ومنها ما هو سياسي تشريعي ، ومنها ما هو اجتماعي يتعلق بربط العائد بالكفاءة .[٩]

وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدوافع والمبررات التي اعتمدها المروجون للخصخصة في دعواتهم التطبيقية ومنها :-

١- القطاع الخاص أكفئ من القطاع العام – حسب رأيهم – عنى إدارة وتنمية الموارد الاقتصادية ومن ثم تحقيق معدلات نمو عالية ، وبسبب عدم توفر الرقابة (الذاتية الخاصة) والمحفزات الشخصية غالبا ، يتكبد القطاع العام خسائر مهمة ليكون ذلك سببا للعجز المزمن في الموازنات العامة .

٢- تقليل أعباء الدولة الاقتصادية وتفرغها للتخطيط الاقتصادي ورسم السياسات العامة وسن القوانين والتشريعات وتحفيز الاستثمار الخاص ، حيث ان الاستثمارات الحكومية في الغالب متعارضة مع متطلبات الكفاءة الاقتصادية وتزيد من العجز في الموازنة العامة وقد تنعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

٣- تكدس العمالة غير الضرورية في شركات القطاع العام وخاصة غير المدربة يزيد من تكاليف الإنتاج ومن ثم يرسخ ويزيد الآثار السلبية لظاهرة البطالة المقنعة ويترافق مع ضعف الرقابة .[١٠]

وتتفاوت أهداف الخصخصة بتفاوت الدوافع والمتغيرات الرأسية والأفقية ، وبما أن الخصخصة ما هي إلا إحدى وسائل برامج الإصلاح الاقتصادي الشاملة ، فان الأهداف ستتبع بالضرورة لهذه البرامج والتي تتمحور حول إصلاحات السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، مما يتطلب أهداف مناظرة لهذه الإصلاحات . إلا أن ما يجب الإشارة أليه أن أهداف الخصخصة المتعددة في أدبيات الموضوع لن تكن بالضرورة موجودة جميعها في أحد برامج الخصخصة بل يمكن تبني ما يلائم القطاع والنشاط والدولة وفق الظروف المختلفة.[١١]

ومهما يكن بمكان فأن مجموعة من الأهداف التي تعمد المؤسسة الخاصة ونظام الخصخصة

على العموم تحقيقها يمكن أجمالها بـ :-

١- توفير وتشجيع أجواء المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات الوطنية ، لتحقيق خدمة افضل وسلعة أجود بسعر تنافسي .
٢- الخصخصة واحدة من أهم شروط تحفيز واستقدام رؤوس الأموال الأجنبية بما يمكن ان يعكسه ذلك من زيادة في الاستثمارات والتراكم الرأسمالي وتحسين التكنولوجيا وبالتالي دفع وتنشيط الإنتاج المحلي وتحفيز النمو وزيادة وتائره .
٣- يمكن ان تساهم كذلك في استقطاب رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ، إذ أن ذلك سيقلل من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الوطني ويسهم في تصحيح العجز في موازين المدفوعات .
٤- زيادة عدد الشركات والمشاريع الخاصة يسهم في تنشيط الأسواق المالية من خلال ازدياد تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية بشكل عام وما لذلك من أثر على النشاط الاقتصادي عموماً .
٥- بعض أشكال وأساليب الخصخصة (كالشركات المساهمة) يسهم في زيادة اشتراك اكبر عدد ممكن من الأفراد في تملك المؤسسات والمشاريع العامة مما ينعكس على توزيع الدخول والثروات بشكل اكثر عدلاً .[١٢]

ومع تفاوت طبيعة النشاطات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام فمن الطبيعي بمكان ان تتعدد الأساليب في الخصخصة ، فمنها البيع المباشر الكلي ومنها التأميم المعاكس ، الهبة ، التصفية، عقود الإدارة ، الإحلال ، تأسيس شركات حكومية تعكس نشاط القطاع العام تمهيدا للخصخصة .[١٣] ويجب الإشارة إلى انه لا يوجد أسلوب أو أساليب نموذجية بل يجب دراسة المشروع أو النشاط والأسلوب أو الأساليب الملائمة للخصخصة المشروع أو النشاط .

وتحدد المرتكزات الأساسية للخصخصة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ، وفيما يلي بعض المرتكزات العامة :-

١- تحديد أهداف برنامج الخصخصة .
٢- كسب التأييد العام للخصخصة وأهدافها .[١٤]
٣- تحديد الأولويات وتقديم تقويم المشاريع القابلة للخصخصة .[١٥]
٤- توفير البيئة القانونية والتشريعية .
٥- الإعداد السياسي الجيد .
٦- دعم ومساندة المشاريع المؤهلة بواسطة التسهيلات واستكمال مشاريع البنية الأحقية والتدريب والتأهيل .. الخ

٧- اختيار أسلوب أو أساليب الخصخصة المناسبة .[١٦]

ويمكن أن تأخذ الخصخصة الأشكال التالية :-

١- ان تبقى ملكية المؤسسة في يد الحكومة ولكن أدارتها تنقل للقطاع الخاص بموجب عقد رسمي .

٢- أن تبقى ملكية المؤسسة بيد الدولة ويتولى القطاع الخاص التشغيل والاستثمار مقابل نسبة من الأرباح .

٣- منح القطاع الخاص حق الامتياز لتقديم خدمة عامة تحت شروط معينة ومقابل سعر محدد .

الخصخصة .. نظرة تاريخية :

أياً كانت الأسباب والمبررات ، فقد بدأت الدول العربية منذ الثمانينات من القرن الماضي سياسات متباينة في عمليات التحول نحو القطاع الخاص ، ولازالت مستمرة لحد الآن ، فقد أصبحت شغل الجميع من أهل المال والاقتصاد والسياسة والقانون والإدارة والاجتماع والأعلام . وقد اكتسبت الحكومة العربية خبرات في هذا المجال ، وقد تطلب الأمر العديد من الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية ، وبرامج تكييف وبأشراف من صندوق النقد الدولي مباشرة وبتوجيهاته . فيما ذهبت دول عربية أخرى إلى تأسيس أسواق للأوراق المالية لغرض تسهيل عمليات الخصخصة ، وقد اعتمدت بعض الدول العربية برامج زمنية لتنفيذ تلك التحولات من خلال إعادة هيكلة العديد من الشركات العامة الفاشلة ومحاولة تهيئتها لغرض بيعها إلى القطاع الخاص ، ومثال ذلك ما يحصل في مصر وتونس والأردن .[١٧] وقد دأبت العديد من الدول العربية بتقييم سياستها التخصيصية من خلال اكتساب العوائد المتحققة من تلك العمليات وما إضافة إلى الموازنة العامة للدولة .[١٨]

والخصخصة باعتبارها إحدى أهم أفكار الرأسمالية والتي تعني تحول المصانع والمؤسسات والمنشآت وكافة المرافق الاقتصادية من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، وهذا يعني عملياً تهميش دور الدولة وجعلها تقوم بالوظائف التقليدية (الدولة المحايدة والحارسة) ، حيث لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ويقتصر دورها على الرقابة وضبط النظام وان يترك الأمر للقطاع الخاص في ظل المنافسة التامة وقوانين السوق الحرة . وهذا يعني عودة الماضي ، عودة للمفاهيم التقليدية التي أوضحها آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم عام ١٧٧٦) فهي في الواقع مطالب معاصرة خرجت من تحت الرماد وسهل الرواج لهذه الأفكار انهيار التجربة السوفياتية وانفراد أمريكا بالعالم .

أن الخصخصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها .[١٩] وهذا يعني عمليا التحول نحو القطاع الخاص أو توسيع قاعدة

الملكية الخاصة أو إعادة الهيكلة من جديد ، وتوسيع الملكية الخاصة ، ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد ، يتم من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام كلياً أو جزئياً أو عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات للقطاع الخاص ، ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي و إنما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيا وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص .[٢٠]

إذن الخصخصة بمفهومها العام تعني ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ، أي تنازل الدولة عن إدارة الأموال العامة إلى القطاع الخاص ، أو إشراك القطاع الخاص في إدارة الأموال العامة سواء كانت مشاريع جديدة او مؤسسات اقتصادية قائمة ، ويمكن ان يكون نقل ملكية القطاع العام للخاص جزئياً أو كلياً . أما في الأقطار العربية فأن هذه السياسة (الخصخصة) تقوم على تحسين الاستثمار وظروفه في الأقطار العربية أسوة ببرامج الخصخصة التي تبنتها معظم دول العالم وبتوجيه من المنظمات الدولية ، وإذا كانت نظرية الخصخصة قد استندت على طرح الأسباب الداعية لها وإظهار عيوب الآخر وهو القطاع العام ومنشأته .[٢١] فأنها ركزت فيما بعد على كيفية تنفيذ عمليات الخصخصة وادواتها و كيفية تحرير الأسواق وآلياتها .[٢٢] ومن ثم انتقلت إلى طرح موضوع تقييم عمليات الخصخصة ونتائجها .[٢٣] وانتهت أخيرا بالتصريح بالعلاقة بين الخصخصة كسياسة تنتجها الحكومة وبين قبول دخول الاستثمار الأجنبي المباشر .[٢٤]

قراءة في تجربة الخصخصة في المملكة الأردنية الهاشمية :

نظرا للظروف الاقتصادية العربية من تخلف وضعف في الإنتاجية فقد تبنت الكثير من الدول العربية برامج الإصلاحات الاقتصادية كالأردن ومصر والجزائر والمغرب وسوريا . حيث تواجه هذه الدول ظروفاً اقتصادية صعبة في مقدمتها الآثار السلبية الناجمة عن عدم تراجع أسعار النفط في حين تراجعت تحويلات العاملين في دول الخليج العربي ، و كساد أسواق المواد الخام الأولية أضف إلى ذلك أن اقتصاديات الدول العربية أحادية الجانب وتعتمد على تصدير المواد الخام الأولية ، وتدهور شروط التبادل التجاري ، وعدم قيام التجارة الخارجية على أسس متكافئة . كل هذا أدى إلى زيادة حجم المديونية الخارجية وازدياد عبء خدمة الدين الخارجي ، ومن ثم العجز في الموازنات العامة ، الأمر الذي دفع الحكومات إلى تحويل العجز عن طريق الاقتراض من المصارف أو بالإصدار النقدي الذي أدى بدوره إلى معدلات عالية في التضخم ومبالغة في أسعار الصرف وتشوهات في الأسعار ونقص في إنتاجية العمل ومن ثم ضعف وسوء الإنتاج في القطاع العام .[٢٥] وانعكست آثار هذه الظاهرة بالتغيرات التي حدثت بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول العربية

، ومنها الأردن حيث انعكست مظاهر التضخم بمعدلات سنوية تراوحت بين ٥%-١٠% .[٢٦] ان التحدي الذي يواجهه الأردن هو التحدي الاقتصادي ، فالأردن بلد لا يملك موارد حقيقية ، فقد ظل الاقتصاد الأردني معتمداً على الدول الأخرى ومنها العراق والسعودية . والتي آثرت بدورها على تحديد مستقبل الاردن الاقتصادي . إذ بلغ الناتج المحلي للأردن عام ١٩٩٥ حوالي ٦/٦ مليار دولار ووصل إلى ٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ محققاً حصة للفرد بحدود ٤٣٠٠-٤٥٠٠ دولار . وأن كانت هذه النسبة جيدة ، إلا أن مشكلة الأردن الاقتصادية تكمن في البطالة والمديونية الخارجية التي تتراوح ٧ مليارات دولار وهذا ما يزيد قليلاً عن الناتج الإجمالي .[٢٧]

لماذا الخصخصة في الأردن ؟

في الوقت الذي تبنت فيه الحكومات المتعاقبة في الأردن اقتصاداً حراً مبني على المبادرة الفردية وتوفير القوى، استمر القطاع العام في لعب دور حيوي في تصميم وتوجيه السياسات الاقتصادية لخدمة الاقتصاد الوطني . وقد شمل هذا المساعدات والمعونات وتثبيت تسعيرة السلع والخدمات متى ما كانت مطلوبة .[٢٨] وامتد دور القطاع العام ليشمل بالبناء والتطور والصيانة للهياكل الارتكازية والبنى التحتية ، والذهاب في الشراكة مع القطاع الخاص لأغراض إنشاء وبناء مشاريع إنتاجية عملاقة مثل (المعادن ، الإسمنت ، الفوسفات ، البوتاس) والكهرباء ، وطرق المواصلات والنقل العام والسياحة والاستثمارات الصناعية وغيرها .[٢٩] بعد ما كان القطاع الخاص عاجزاً عن إسناد ودعم أعباء تلك المشاريع لوحده . وبمرور الزمن ومع الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية فأن المشاريع المتنافسة لدى رجال الأعمال الأردنيين المستثمرين داخل وخارج الأردن ، والمسؤوليات المنتظمة والقوانين التشريعية والاقتصادية لدى الحكومات احدث تحركاً نحو الخصخصة في بداية الربع الأول من العام ١٩٨٥. وحظيت هذه الخطوة بتشجيع ملكي ، حيث وجه الملك حسين بن طلال مذكرة للحكومة تحث على تشجيع القطاع الخاص ليلقي بثقله ويتزعم دوراً قيادياً في عملية التنمية الاقتصادية عبر القطاعات المختلفة ومنها قطاع الصحة والتعليم .[٣٠]

كانت الخصخصة جزءاً من الحقيبة الاقتصادية الإجمالية التي تبنتها الحكومة في أوائل التسعينات وبالتحديد برنامج التكيف الاقتصادي والاعتماد على الذات في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالبلاد .[٣١] إضافة إلى التطورات الاقتصادية الجديدة التي حدثت على المسرح العالمي في ضوء العولمة وارتفاع المنافسة ورفع الضرائب والرسوم الكمر كية ، والحواجز الإدارية لتحرير الاقتصاد العالمي وتدفق رؤوس الأموال والموصلات والثورة المعلوماتية . لذا كانت الحاجة ماسة للأردن لينفتح على العالم من خلال الشراكة والاتفاقيات المعقودة مع الاتحاد الأوربي (EU)

والتوصل إلى اتفاقية مع منظمة التجارة العالمية (WTO) أو تبنى منظمة تجارة عربية حرة للتغلغل داخل أسواق جديدة غير تقليدية ، وأخيراً شرعت الحكومة في تحقيق أهداف اقتصادية جزئية وكلية تهدف إلى تحقيق الخصخصة .[٣٢]

أن الخصخصة في الأردن لم تكن مجرد شئ كمالي اقتصادي بل كان شيئاً مفروضاً على المملكة نتيجة مسوحات متنوعة ودراسات حول مشاريع القطاع العام .[٣٣] النتائج التي خرجت بها تلك الدراسات أوضحت ان انتشار مؤسسات القطاع العام والاتحاد لها درجة كبيرة من عدم القدرة والكفاءة في السياسات الإدارية والتوظيف .

في حين أن مؤسسات القطاع الخاص كانت تنتج وتولد عوائد أعلى وتحقق فرص عمل أفضل وتعطي مستوى أعلى من الكفاءة في الأداء وفي التشغيل والإدارة . ويهدف برنامج الخصخصة مساعدة الاقتصاد الأردني في النواحي التالية :

١- تفعيل كفاءة المشاريع الإنتاجية ، عن طريق تفعيل قوى السوق وإلغاء حالات انعدام التوازن الاقتصادي والتشوهات .

٢- تعبئة الادخارات المحلية وجذب استثمارات عربية وأجنبية عن طريق الانفتاح على السوق وإلغاء احتكار الدولة .

٣- تحفيز تدفق الأموال العامة عن طريق الدعم أو القروض للمشاريع الخاصة من اجل تخفيف العبء المالي للخزانة .

٤- خفض الحاجة إلى التحول إلى الاقتراض الخارجي لأغراض تغطية العجز الحاصل في المشاريع القائمة أو تمويل المشاريع الجديدة .

٥- تعميق أسواق رأس المال المحلية وتوجيه المدخرات الخاصة لخدمة استثمارات طويلة الأمد.

٦- تسهيل كسب التكنولوجيا وتقنيات الإدارة الحديثة الضرورية لتعزيز المنافسة على الأسواق العالمية وكسب أسواق جديدة مستقرة .[٣٤]

بدايات الخصخصة في الأردن :-

من اجل تنظيم عملية الخصخصة في الأردن شرعت الحكومة بتشكيل وحدة خاصة داخل رئاسة الوزراء في/ تموز/ يوليو ١٩٩٦ أسمتها وحدة الخصخصة التنفيذية (E P U) ، تحت إشراف مجلس أعلى برئاسة رئيس الوزراء وعضوية (٧) من الوزراء ورؤساء أقسام . وتعتبر وحدة الخصخصة التنفيذية (E P U) المسؤولة عن خصخصة العمليات الاقتصادية ضمن السياسة الإجمالية للحكومة ، وتقوم بتنفيذ أهداف عديدة ومنها اختيار المشاريع المطلوبة خصخصتها وتقيم

المشروع ، وانتقاء الشكل الملائم للخصخصة وتهيئة وتقييم العروض المقدمة للأطراف المعنية والمستفيدة من الخصخصة .[٣٥]

وبهدف توفير إطار عمل تسويقي مناسب ، صدر قانون الخصخصة في الأردن ذي الرقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠ ، والذي ينطلق من عملية تنظيم الخصخصة وتمكين تنفيذها وتوفير الأرضية الضرورية وقواعد الشفافية والوضوح لأجراء عمليات الخصخصة في ظل آليات تخضع لسيطرة الحكومة ومنها :

١- إنشاء لجنة وزارية عليا للخصخصة يرأسها رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية ووزير التجارة ووزير الصناعة إلى جانب وزيري التخطيط والعدل وقاضي ورئيس لجنة الخصخصة التنفيذية (E P C) ورئيس هيئة الحسابات وهو وزير ذا علاقة عندما تكون اية مسألة ترتبط بوزارته ، إلى جانب ثلاث خبراء يعينون من قبل مجلس الوزراء بتوصية من رئيس الوزراء.

٢- تعتبر (E P C) المرجع القانوني والذي يدرس ويتابع تنفيذ عمليات الأعمار والخصخصة .

٣-إنشاء صندوق عوائد للخصخصة تحت إشراف لجنة وزارية عليا .

٤-منح الحكومة سلطة التصويت ، والاعتراض على القرارات التي تصدرها هيئة الشركات أو مد رائها إذا تطلب ذلك المصلحة القومية .[٣٦]

ملكية الحكومة الأردنية في الشركات العامة (سندات ، تعاونيات).

أن الحكومة الأردنية لها من الأسهم في الشركات حوالي ١٥% عند بدء عملية الخصخصة . ثم هبطت إلى ٦% في أقل من سنة ، بعد أن باعت حصصها إلى تلك الشركات. أن معظم ملكية الحكومة الأردنية تستثمر في البوتاسيوم ومناجم الفوسفات الأردنية ومصانع الأسمنت وشركات تصفية النفط . وهذا بشكل موجز مخطط عما قامت به الحكومة :

١- باعت الحكومة ١% من حصصها في (J C F) إلى موظفي J C F بأسعار تفضيلية .

٢- باعت ٨٧% من أسهم شركة الفنادق السياحية الأردنية إلى استثمارات زارا (Zara).

٣- باعت ٣٣% من أسهم مصانع الأسمنت الأردنية لشركة لافارج الفرنسية عام ١٩٩٨، وقد بلغ سعر السهم المباع ٣/٦٠٠ دينار للسهم الواحد مع العلم ان قيمة السهم في سوق عمان المالي ٤/٤٥٠ دينار .

٤- باعت كل ممتلكاتها بعدد كبير من الأسهم عام ١٩٩٩ في مصرف الإسكان ، مصرف عمان – القاهرة ، مصرف التصدير والتمويل ، شركة ألبان الأردن ، شركة النقل والسياحة بتراء ،

شركة الصناعات الزراعية والتجارية ، شركة الطاقة الكهربائية الأردنية ، شركة الصناعات السيراميك الأردنية ، شركة ورستد ميلز الأردنية ، شركة الجلود الأردنية .

٥- باعت الحكومة أسهمها في شركة الفنادق الدولية العربية ، شركة التسويق للدواجن ، كأسهم عامة عام ٢٠٠٠.

٦- باعت الحكومة أسهمها في شركة مصانع الورق والكارتون وشركة الراية ، كأسهم عامة عام ٢٠٠١.

٧- باعت الحكومة حصتها في شركة خطوط الشحن الوطنية عام ٢٠٠٢ والمتضمنة (النقل والسياحة الأردني ، معدات وآليات وخدمات الصيانة ، شركة الصيانة العامة المحدودة ، الشركة الأردنية الملكية للسفر والسياحة المحدودة .

٨- في ٢٧ شباط / فبراير ١٩٩٦ صادق مجلس الوزراء على تحويل شركة الاتصالات الهاتفية الأردنية إلى شركة كليكوم الفرنسية أما (J T C) والتي تملكها الحكومة ، ففي ١٠ تشرين الأول ١٩٩٧ قرر مجلس الوزراء تحويل الأسهم المطلوب تقديمها إلى شريك ستراتيجي بنسبة ٤٠% من أجمالي حصة (J T C) وفي ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ بيعت ٤٠% من أسهم J T Cإلى المصرف العربي وشركة كليكوم الفرنسية ، وعرضت الحكومة ١٥% من حصتها في شركة تلكوم الأردنية من خلال العرض العام الأولي في الخليج العربي وأوربا للفترة من ٢٠٠٢/١٠/٩ ولغاية ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ، وقد بيعت ١٠/٥% من الأسهم المقدمة.

٩- وقعت شركة سكة حديد العقبة الثقافية عقد استئجار أمدها ٢٥ سنة مع مجموعة شركات أمريكية ، حيث تعهدت الأخيرة بتحديث وصيانة وتوسيع وتشغيل سكة حديد العقبة .

١٠- وقعت الحكومة الأردنية في نيسان ١٩٩٩ عقداً مع ليوينزديس أيوس Lyonnaise Des Eaux وهي شركة لأدارة شبكة المياه من منطقة عمان ، وتمكنت الحكومة من الحصول على قرض قدره (٥٥) مليون دولار من البنك لصيانة شبكة المياه على هامش الاتفاقية .

١١- أما ما يخص قطاع الطيران ، فأن شركة اتحاد علياء قد استبدل بـ RJ ، وتم عزل مركز التموين وصيانة الطائرات والتدريب عن النشاط الرئيس . وبيعت شركة المطارات المعفية من الضرائب إلى شركة الدميسيا الأسبانية بقيمة ٦٠مليون دولار . ثم بيعت شركة مركز التدريب إلى شركة بيونغ للطيران بقيمة ١٨ مليون دولار . وعرضت أسهم ترميم المحركات بالمزاد الدولي . وكذلك مركز صيانة الطائرات ثم تسجيله للتحضير لبيعه إلى مستثمرين متخصصين

في صيانة الطائرات عبر مزاد دولي تنافسي . كما تم نقل حصص (R J) في شركة علياء وشركات فنادق علياء إلى شركات استثمار .

١٢- قسمت فعاليات قطاع الكهرباء الأردنية ، إلى ثلاث شركات ، شركة التوليد ، شركة التوزيع ، وشركة النقل . واختيرت شركة التوزيع لخصخصتها في حين بقيت شركة النقل والتوليد ضمن ملكية الحكومة وإستئجرت شركة فيشر الألمانية للاستشارة شركة العزل الكهربائي الأردنية . في ١٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١.

صادق المجلس الاقتصادي الاستشاري على ستراتيجية الخصخصة في القطاع الكهربائي . وثم وضع مسودة قانون التعديل ، كما تم عزل رئاسته عن هيئة الحكومة وقد وافق مجلس الوزراء – وثم تجهيز الخبراء والكادر المؤهل لتطبيق هذه العملية في نيسان ٢٠٠١ . واتخذت في نفس الشهر إجراءات لتأجير شركة إدارية مالية قانونية تقنية لدراسة ستراتيجية الخصخصة لكل من شركة التوليد وشركة التوزيع والتي ستنجز أعمالها في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

١٣- أما قطاع البريد فقد صادق مجلس الوزراء على ستراتيجية خصخصة قطاع البريد . ففي ١٠ كانون الثاني يناير ٢٠٠١ ، صادق المجلس الاقتصادي الاستشاري على ستراتيجية الخصخصة للقطاع البريدي ، وعزل القطاع البريدي عن وزارة البريد والاتصالات وتحويل او نقل قسم البريد إلى شركة مساهمة تملكها الحكومة ، وفتح قطاع البريد لمنافسة القطاع الخاص للاستثمار . وتشكيل لجنة مفوضة لتنظيم البريد T R C بطريقة تنسجم مع مبدأ القطاع الخاص ، واختير خبراء لتقييم قطاع البريد مع موجداته ، والتحضير لبناء هيئات ومنظمات بريدية مؤهلة متخصصة ضمن اتفاقية أمدها ٤سنوات والتعاقد مع هيئة بريدية مؤهلة ومتخصصة في ايلول ٢٠٠١. بالنسبة للإدارة ، تم التأكيد على التوقيع مع هيئة بريدية دولية لفترة انتقالية أمدها ٤ سنوات ، وهي شركة لشؤون البريد الألمانية كمرحلة أولى في برنامج أعاده أعمار قطاع البريد .

١٤- شركة مناجم الفوسفات الأردنية :

صادق المجلس الاستشاري الاقتصادي على ستراتيجية الخصخصة في اجتماعه المنعقد في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠١، والتي تتألف من إعادة بناء الشركة فنياً ومالياً وادارياً وتنظيمياً والتركيز على المعدل العالي لإنتاج الفوسفات ودعم خطط النهوض بالإنتاج والتصدير والنهوض بالاستثمار الخاص في القطاع وعزل نشاطات الشركة المتنوعة لتحديد الأعباء والحلول لكل نشاط

وعزل وحدة الأسمدة عن الشركة وتحويلها إلى شركة معزولة والتهيئة لخصخصتها بنسبة ٤١/٤% من الأسهم .

١٥- أما شركة البوتاس العربية ، فقد صادق المجلس الاستشاري الاقتصادي على ستراتيجية الخصخصة للشركة ، وذلك بعزل النشاطات الرئيسية للشركة عن تلك المدعومة (كالنقل والإسكان والخدمات الطبية) ، والسماح بالاستثمار للقطاع الخاص ، واختيار افضل خيارات الخصخصة التي يمكن لها أن تنفذ خطط توسيع الشركة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتعزيز كفاءة الشركة بالمنافسة . وقد باعت الحكومة ٥٠% من حصتها في شركة البوتاس والبالغة ٥٥٠ر٦٦٢ر٢١ سهم في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ إلى شركة البوتاس الكندية وقد هبطت ملكية الحكومة في الشركة إلى ٢٧%. [٣٧]

١٦- صادق المجلس الاستشاري الاقتصادي على ستراتيجية الخصخصة لميناء العقبة ، وقد اقتضى ذلك شطر نشاطات الميناء والخدمات إلى وحدات وتحتفظ الحكومة بملكيتها في المنشآت والأرض مع دور السيادة والإشراف في حين يشمل الاستثمار الخاص ، قطاع الإدارة والتشغيل والصيانة عن طريق اتفاقيات خاصة . وقد قدمت الدراسات التقنية والمسوحات إلى اللجنة الخاصة في مجلس الوزراء في تشرين الثاني ٢٠٠١ وتمت المصادقة عليها في أيار ٢٠٠٢. [٣٨]

الخلاصة :

أن إلغاء دور الدولة الاقتصادي العام لصالح القطاع الخاص في الكثير من النشاطات الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بالنمو والتنمية الشاملة والاستثمار في رأس المال الاجتماعي والاستثمار في المشاريع التي تحتاج إلى تراكم رأسمالي ضخم وهو أمر خطير بالنسبة للدول النامية وقد يزيد من التخلف وقد تتقلص التأمينات الصحية والاجتماعية للمواطنين وهذا يؤخر الدول النامية عن ركب التنمية لعشرات السنين .

ولذلك فأن على الدولة إيجاد التوازن بين كل من القطاعين العام والخاص بحيث لا يؤدي إلى الغاء دور كل منهما في النشاط الاقتصادي ، وتقديم الدعم للقطاع الخاص والتسهيلات بالقوانين والتشريعات حتى يطمئن المستثمر المحلي ولا يهرب أمواله لاستثمارها خارج بلاده فضلاً عن التوجه في بعض الحالات إلى الملكية المختلط (القطاع المختلط) . ولتحفيز القطاع العام إيجاد نظام حوافز للعاملين في القطاع العام وإيجاد نوع من المنافسة بين القطاعين في كفاءة الأداء مع دفع العاملين إلى زيادة إنتاجهم وتحسينها مقابل نظام عادل وصارم من الرقابة والمحاسبة وبما يتناسب مع قاعدة التواب والعقاب في العمل الإداري . كما يتوجب على الدولة ان تضبط وتراقب القطاع الخاص كي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة فالخصخصة لا تعني أن تتخلى الدولة عن دورها العام في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والعمل على أعادة وعدالة توزيع الدخل القومي لمصلحة أبناء المجتمع.

وتنطبق الضوابط أعلاه على ما أقدمت عليه الحكومة الأردنية في خوض تجربة الخصخصة ، والتي أضعفت وغلى حد كبير واقع التنمية الأضعف في الأردن ، نتيجة عدم وجود موارد اقتصادية أردنية يمكن أن توجه الدولة إلى هذه التجربة . وقد انعكس ذلك سلباً على المواطن ، حيث شهدت الأسواق الأردنية تدهوراً ملحوظاً في القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية منها خاصة .

الهوامش:

(١)– رمضان الشراح ، الخصخصة ودور القطاع الخاص في مسيرة التنمية ، محلية آفاق اقتصادية ، العدد ٦٨/٦٧، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤٢ .

(٢)سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، صندوق النقد الدولي – أبو ظبي ، ١٩٨٨ ص ٧.

(٣) أحمد ماهر ، اقتصاديات الإدارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٦.

(4) Dunleavy , p . Explaining The privatizalion , public Choice versus Radical Approches , public Adminstration , 1988 , No . 4, p 13 .

(٥) الامانة العامة لأتحاد غرف مجلس التعاون الخليجية ، بعض مفاهيم الخصخصة ، ندوة التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي ، المنامة – البحرين ، ٢٧–٢٨ آذار ، ١٩٩٥، ص ٩.

(٦) صديق محمد عفيفي ، التخصصية ، لماذا و كيف ؟ كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦٠ شباط ، فبراير ، ١٩٩٣.

(٧) محمود حسين الوادي ، الآثار الاقتصادية للخصخصة في ظل العولمة ، المؤتمر العالمي الأول ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الزرقاء الأهلية ، آب ٢٠٠٠ ، ص ٥٠٦.

(٩) أحمد ماهر : المصدر نفسه ، ص ٢٥٨، كذلك أنظر سعيد النجار ، المصدر السابق ص ص ١٨–١٩.

(١٠) محمود حسين الوادي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦.

(١١) الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجية ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(١٢) محمود حسين الوادي ، المصدر السابق ، ص ٥٠٧.

(١٣) الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجية ، المصدر السابق ، ص ١٠.

(14) Dinavo . J.V, Privatization in Developing Countries , London, 1995. P .157.

(١٥) كوكيرونيلسيس : التخصيصية والمؤسسات العامة ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في بلاد العربية ، تحرير سعيد النجار ، أبو ظبي ، ١٩٨٨ ، ص ص ٧٤-١٠٧.
(١٦) أحمد منير النجار : الخصخصة في ظل متطلبات العولمة ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الأهلية ، عمان ، الأردن ، ص ٨-١٠.
(١٧) للتفاصيل أنظر قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ، صندوق النقد الدولي ، سلسلة ، سنة ١٩٩٩، وسلسة سنة ٢٠٠٠.
(١٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٩.
(١٩) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٦ .
(٢٠) أحمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨، ص٢٢.
(٢١) صموئيل بول ، التحويل إلى القطاع الخاص والقطاع العام ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، كانون الأول / ديسمبر ، ١٩٨٥، م ٢٢، ع ٤، ص ٤٢.
(٢٢) ماريو بليجر وسيلفيا ساجاري ، تسلسل تحرير الأسواق المالية ، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، آذار / مارس ، ١٩٨٩.
(23) UncTAP , comparative Experiences With Privatization, Policu Insights and Lessons Learned, United Nations, New yourk and Geneva , 1995.
(24) Kalman Kalotay and gabor Hunya , Privatization and FDl in Central and Eastren Europe . Transational Corporations, Vol . q . No . I , April , 2000 , p .p .39-65.
(٢٥) د . مصطفى محمد العبد الله ، الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، شباط ١٩٩٩ ، ص ٣٢.
(٢٦) د. سالم توفيق النجفي ، الأمن الغذائي العربي المحددات الراهنة واشكالية المستقبل ، رؤية اقتصادية للقرن الحالي والعشرين ، مركز الدراسات المستقبلية ، سلسلة دراسات كلية الحدباء الجامعة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٩ ، ص ٥٧.
(٢٧) العميد الركن عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، التوازن الستراتيجي لدول المشرق العربي وتأثيره على محصلة القدرة الشاملة . مجلة دراسات ستراتيجية ، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٩٨، ص ٧.
(28) ASE , Foreign Inveslment Regulalions .
(29) Ibid .
(30) Ibid .

(٣١) أسفرت الاجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في النصف الثاني من سنة ١٩٨٨ وبداية ١٩٨٩ عن ارتفاع في أسعار كثير من المواد والسلع وفي أواخر آذار / مارس ١٩٨٩ أعلنت الحكومة عن عزمها على أعادة جدولة الديون الخارجية على الأردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي فأثار ذلك قلق الناس واضطرابهم ، وشربت معلومات عن بعض شروط صندوق النقد مثل تخفيض سعر الدينار الأردني بحيث يصبح سعر الدولار الأمريكي الواحد بين ٦٥٠- ٨٠٠ فلس وانتشرت شائعات عن عزم الحكومة على إلغاء دعمها لبعض السلع الأساسية كالخبز والسكر والأرز ورفع أسعار بعض الخدمات كالماء والكهرباء والتخلي عن القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص ، مما هيأ الجو لاندلاع أحداث عنف في الأردن ابتدأت في معان صباح ١٧ نيسان أبريل ١٩٨٩ للمزيد من التفاصيل أنظر علي محافظة ، الديمقراطية المعتدية – حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية – (لبنان ، بيروت ، ٢٠٠١) ، ص ٤٩ ومابعدها .

(32) ASE , OP . Cit . p . 2.

(33) Ibid .

(٣٤) وزارة الخارجية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، شبكة المعلومات (الأنترنت) الأردن – وزارة الخارجية (الخصخصة) .

(35) ASE , OP . Cit . p . 3.

(36) Ibid , p .6.

(37) Ibid , p .7.

(38) Ibid , p. 7.

Privatization of Economy in Jordan
A
" Historical Study "

Dr. Nawal Abdul . Jabbar Sultan Al . Taei

Lecturer , Regional Studies Centre

No doubt , economy hes become the most imprtant circle in building any society and its political independen co The process of development depends on two basic factors the genel sector and the private sector . The paper deals with the importance of privatization in the in ternational economy in general and the privatization of economy in Jordan in particular . lt spots light on the firs beginning for this process and what adminstrative measures taken to reach this goal in Jordan . The paper also discusses the main sides of the process by studying the measures taken by the Jordanian government in the process of transformetior in the projects of general sector into the private one .